



تجنيد الأطفال في اليمن:

التحديات التي تواجه آليات الأمم المتحدة



Cover photo: Houthi fighters in the capital Sanaa, to mobilise more fighters to battlefronts in the war against pro-government forces in several Yemeni cities (Mohammed Huwais/AFP)

صادر في جنيف ٩ يناير ٢٠١٩

The International Organisation for LDCs "IOLDCs"
Organisation internationale pour les pays les moins avancés (OIPMA)
Maison International de Environment (MIE2)
Chemin de Balexert 9
1219 Châtelaine, Geneva - Switzerland

Tel: +41 22 303 05 02

Email: info@ioldcs.org

Web page: www.ioldcs.org

تجنيد الأطفال في اليمن:

التحديات التي تواجه آليات الأمم المتحدة

١. يأتي هذا التقرير الذي يركز على التحديات التي تواجه آليات الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ واتخاذ القرار بشأن تجنيد الأطفال في اليمن بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفقا لولاية المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً، من موقعها كمنظمة دولية ذو صفة استشارية لدى هيئات الأمم المتحدة باعتبار اليمن إحدى البلدان الأقل نمواً، بهدف مساعدة هيئات الأمم المتحدة المعنية الاضطلاع بدورها لإخضاع المسؤولين عن عمليات تجنيد واستخدام الأطفال في الحرب الدائرة في اليمن، خاصة مع تصاعد عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع الدائر في اليمن خلال العامين الماضيين بشكل مذهل سواء من حيث حجمها أو نطاقها في وقت أثبتت فيه آليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة عدم تمكنها من التجاوب مع أحكام قرارات مجلس الأمن حول تجنيد الأطفال في اليمن تحت مبرر عدم تمكنها من الدخول إلى مناطق النزاع خلال السنوات الماضية حتى عام ٢٠١٨.
٢. يستهدف التقرير تسليط الضوء حول نقاط ضعف آليات الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ والتحديات الماثلة أمامها، ومساعدتها على تفعيل دورها في رصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاع المسلح الذي يدور حالياً في اليمن بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتلك المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة. وبالذات القرارات المتعلقة بتأسيس وتكليف آليات الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ حول الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.
٣. كما يتطرق التقرير إلى التحديات التي تواجه آليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في تناول عملية تجنيد الأطفال في اليمن ومرتكبها بشكل دقيق، والمبررات التي تحول دون ذلك، وتفند ادعاءات تشير إلى أن القصور يعود إلى عدم تمكن أفرقة الأمم المتحدة القطرية ولجان الخبراء من الدخول إلى مناطق النزاع، خاصة وأن الأعداد التي تضمنتها تقارير آليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة لا تعبر عن الانتهاكات المرتكبة ضد أطفال اليمن من حيث حجمها ونطاقها، مقارنة بتلك التقارير التي تناولتها العديد من المنظمات الغير حكومية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية ووسائل الإعلام الإقليمية والدولية.
٤. يورد التقرير مرفق لنماذج من حالات فردية التي توضح الكيفية التي يتم فيها تجنيد الأطفال سبق أن وثقتها شبكة من المنظمات المحلية وشركاء الأمم المتحدة والشركاء في مجال حماية الطفل التي تعمل في الميدان والتي تمثل مؤشراً على خطورة ما يعانيه الأطفال في اليمن.
٥. تعتبر ظاهرة تجنيد الأطفال صفة تشترك فيها كافة التنظيمات الإرهابية وتجد منها طريقة لسد العجز في صفوفها وعادة ما تقيم معسكرات تدريب للأطفال. وقد بدأت هذه الظاهرة بشكل واضح في تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة ثم استخدمتها تنظيم داعش ومليشيات الحوثيين في اليمن، وكذا الجيش اليمني الذي يتولى تجنيد الأطفال كذلك عبر شبكات تتولاها قيادات في حزب التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) المهيمن على قيادة القوات المسلحة اليمنية، خاصة مع احتدام الصراع في اليمن، حيث اتسعت بؤرة تجنيد من هم دون سن الثامنة عشرة.
٦. أصبحت حماية الأطفال تحتل مكانة ثابتة في جدول أعمال هيئات الأمم المتحدة العليا، منذ أن أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح في عام ١٩٩٦، ومنذ ذلك الحين

أصبحت البلدان في جميع أنحاء العالم معنية وتدعم بقوة التدابير الرامية إلى تحسين حماية الأطفال المتأثرين بالحرب، إلا أن حالة أن تصاعد عمليات تجنيد الأطفال ازدادت حدة في اليمن دون اتخاذ أية إجراءات تذكر.

٧. منذ العام ١٩٩٩ وحتى العام ٢٠١٨ أصدر مجلس عددا من القرارات حول الأطفال في الصراعات المسلحة، أكدت جميعها أن تكون حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح جانبا هاما في أي استراتيجية شاملة لفض النزاعات والحفاظ على السلام، وشددت على أهمية انتهاج استراتيجية واسعة النطاق لمنع نشوب النزاعات تعالج الأسباب الجذرية للنزاع المسلح بصورة شاملة لتعزيز حماية الأطفال على المدى الطويل، وعلى تصدي مجلس الأمن للنزاع المسلح على الأطفال، وما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل على تحقيق السلام والأمن والتنمية بصورة دائمة، بما فيها القرارات رقم ١٢٦١ لعام ١٩٩٩ ورقم ١٣١٤ (٢٠٠٠)، وورقم ١٣٧٩ لعام ٢٠٠٠ وورقم ١٤٦٠ لعام ٢٠٠٣ وورقم ١٥٣٩ لعام ٢٠٠٤ وورقم ١٦١٢ لعام ٢٠٠٥ وورقم ١٨٨٢ لعام ٢٠٠٩ وورقم ١٩٩٨ لعام ٢٠١١ وورقم ٢٠٦٨ لعام ٢٠١٢ وورقم ٢١٤٣ لعام ٢٠١٤ وورقم ٢٢٢٥ لعام ٢٠١٥ ورقم، وأخيرا القرار ٢٤٢٧ الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٨٣٠٥ المعقودة في ٩ يولييه ٢٠١٨ الذي أكد على أن تضطلع آليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في حصر الانتهاكات الست المحددة في قرارات مجلس الأمن وفي طلبيتها جريمة تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشر ومركبها بشكل دقيق. كما نذكر هنا بالقرار رقم ٢١٤٠ لعام ٢٠١٤ حول اليمن الذي طالب الحوثيين على وجه التحديد بوقف عمليات تجنيد الأطفال في اليمن.

٨. حددت قرارات مجلس الأمن أنفة الذكر الفئات الست من الانتهاكات تشكل مجال التركيز الأولي لإبلاغ مجلس الأمن، كما يعد التنسيق وسير المعلومات بشكل فعال بين المستويات المختلفة لآلية الرصد والإبلاغ من العوامل الحاسمة. كما إن قرار ات مجلس الأمن أنفة الذكر تضع المسؤولية عن متابعة قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، بما في ذلك تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ على عاتق أعلى سلطة للأمم المتحدة في البلد المعني، وتحديد الممثلين الخاصين للأمن العام والمنسقين المقيمين باعتبارهم من يتأسس تواجد الأمم المتحدة في افي بلدان النزاعات حيث يتحمل الممثلين الخاصين للأمن العام والمنسقين المقيمين المسؤولية النهائية عن ضمان المتابعة والدمج والتنسيق على نطاق الأمم المتحدة ككل ورصد أطراف النزاع والدخول في حوار معها حول قضايا الأطفال والنزاعات المسلحة.

٩. إن آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ لعام ٢٠٠٥ هي عبارة عن عملية تقودها الأمم المتحدة وتشمل حلقة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، والحكومات الوطنية، ومختلف دوائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والمجتمعات المتضررة. إن تعاون واهتمام هذه المجموعة الواسعة من الأطراف الفاعلة يشكل متطلباً مهماً و"قيمة مضافة" لآلية الرصد والإبلاغ، وتتمثل الغاية من آلية الرصد والإبلاغ في إتاحة المجال للجمع المنهجي لمعلومات دقيقة وآنية وموضوعية وموثوقة حول الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في أوضاع النزاعات المسلحة، وكذلك في الأوضاع الباعثة على القلق التي يحددها الأمين العام.

١٠. وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة حققت آلية الرصد والإبلاغ التابعة لمجلس الأمن بعض النجاحات وتمكنت الأمم المتحدة من الحد من ظاهرة تجنيد الأطفال وإطلاق الآلاف من قبل الجماعات المسلحة والقوات الحكومية في عدد من البلدان، غير أنها تعثرت في اليمن، بسبب القصور في أداء آليات الرصد والإبلاغ التي من المفترض أن تستعين في الحصول على المعلومات من فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، التي تعمل أيضا بوصفها شبكة رصد الحماية، وتتألف من وكالات الأمم المتحدة المعنية والشركاء في مجال حماية الطفل.

١١. وبالرغم من أن جريمة تجنيد الأطفال وإشراكهم في النزاعات المسلحة قد حظيت بأهمية قصوى من قبل مجلس الأمن حيث أدرجت في قراراته الانفة الذكر باعتبارها إحدى أهم قضايا السلم والأمن الدوليين، إلا أن التقارير السنوية المقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن حول تجنيد الأطفال في اليمن لم ترتق إلى مستوى التجاوب مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن حول تجنيد الأطفال المشار إليها أنفا بسبب القصور الناجم عن أداء آليات الرصد والإبلاغ، وغياب التدقيق

في مطابقة ما يصل إلى الأمين العام من بلاغات وحقيقة التطورات على الأرض في مجال تجنيد الأطفال في اليمن، والأمر ينطبق على تقارير فريق الخبراء، سواء الفريق التابع للجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، أو الفريق المشكل بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان حول اليمن.

١٢. اتسمت التقارير الصادرة عن آليات الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ حول تجنيد الأطفال في اليمن بتجاهل عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم خلال الحرب الدائرة التي تعتبر الأكثر منهجية وانتشاراً وتصاعداً من حيث حجمها ونطاقها، وبالذات عمليات تجنيد الحوثيين للأطفال التي أجمعت التقارير الواردة من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية أنها قد تجاوزت العشرين ألفاً من الأطفال المجندين في اليمن، فيما تناولت آليات الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ في بلاغاتها حالات فردية لا تتجاوز المئات في أحسن الأحوال، وتجاهلت خطورة هذه الظاهرة والإجراءات التي ينبغي اتخاذها للحد من تصاعدها ووقفها.

١٣. ومن أجل مساعدة آليات الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ على تجاوز التحديات التي تجاوبها في مجال الرصد والإبلاغ، كان لا بد على المنظمة أن توجز في هذا التقرير ما تضمنته بلاغات ممثلها في اليمن، وفحوى ما تضمنته تقارير المنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية وكذا وسائل الإعلام المحلية، الإقليمية والدولية مع مقارنتها بتقارير فريق الخبراء، سواء الفريق التابع للجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، أو الفريق المشكل بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان حول اليمن، وكذا بما صدر في تقارير الأمين العام الذي عادة ما يتم إعداده بناء على بلاغات آليات الأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ.

أولاً: الحكومة اليمنية

١٤. أدرجت قوات الحكومة اليمنية لأول مرة في قائمة الأمين العام في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢ عن الأطفال والصراع المسلح. وفي أعقاب الزيارة التي قام بها الممثل الخاص في نوفمبر ٢٠١٢، التزمت الحكومة بوضع خطة عمل لإنهاء تجنيد الأطفال ومنعهم من ذلك.

١٥. في عام ٢٠١٤ أطلق الممثل الخاص حملة "الأطفال، وليس الجنود" مع اليونيسف للتوصل إلى إجماع عالمي على عدم استخدام الجنود الأطفال في النزاع. وفي وقت الإطلاق، كانت البلدان المعنية بالحملة هي: أفغانستان، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، واليمن. وقد انتهت الحملة بالإفراج عن آلاف الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم بمساعدة اليونيسف وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، بينما أعاققت الأزمات التقدم في الصومال وجنوب السودان واليمن.

١٦. في ١٤ مايو ٢٠١٤ م وقعت الحكومة اليمنية مع الأمم المتحدة على خطة عمل تتضمن تسريح الأطفال المجندين في الجيش اليمني، غير أنه بسبب النزاع وبدون وجود حكومة فعالة، لم يتم تنفيذ خطة العمل. وفي تقرير لوزارة حقوق الإنسان اليمنية أكدت فيه أن سياسات واستراتيجيات وخطط حول منع تجنيد الأطفال منها استراتيجية مكافحة تجنيد الأطفال قد جمد العمل بها بسبب الحرب الحالية بالرغم أن اليمن كانت قد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وتسعى حالياً بدفع من اليونيسف لتحديث خطة العمل ٢٠١٤ م الخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

١٧. أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره (A/72/865-S/2018/465) الصادر في ١٦ مايو ٢٠١٨ حول الأطفال والصراع المسلح على أهمية إعادة تنشيط وتحديث خطة العمل مع الحكومة اليمنية لوضع حد ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة اليمنية. ورحب بالمناقشات الجارية بين حكومة اليمن وممثله الخاص فيما يتعلق بصياغة بروتوكولات بشأن تسليم الأطفال وإطلاق سراحهم.

١٨. خلال الفترة ٧ و٨ و٩ يوليو ٢٠١٨ عقدت اللجنة الفنية المشتركة الحكومية بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة اجتماعها الأول لتفعيل العمل بالخطة المشتركة الموقعة بين حكومة اليمن ومنظمة الأمم المتحدة في العام ٢٠١٤ حول منع تجنيد الأطفال المشتركة والموقعة مع الحكومة اليمنية في ٢٠١٤ م
١٩. خلال افتتاح دورة أعمال اللجنة الفنية المشتركة الحكومية بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة في ٦ نوفمبر ٢٠١٨ اعترف كل من وزير حقوق الإنسان اليمني وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل اليمنية التي "أكدت على أنه "ينبغي اتخاذ معالجات اجتماعية واسعة لهذه الظاهرة عبر استحداث مشاريع تستوعب الأطفال المنخرطين في القوات المسلحة". وزير حقوق الإنسان اليمني أكد بدوره بأن "ظاهرة تجنيد الأطفال تشكل خطورة على حاضر اليمن ومستقبله مؤكداً بان هذه الظاهرة إذا ما تم معالجتها ووضع الحلول لها ستكون لغماً مؤقتاً وسيكون له آثار مترتبة على ارتفاع معدلات العنف في المجتمع".
٢٠. في ١٨ ديسمبر ٢٠١٨ وقعت وزارة حقوق الإنسان في اليمن مع الممثل القيم لليونيسف خارطة طريق تتضمن وقف تجنيد الأطفال، إلا أن المؤشرات تفيد عدم إمكانية تحقيق وقف فعلي لتجنيد الأطفال، خاصة بعد أن تم اختزال أعداد الأطفال المجندين بالإعلان أثناء مراسيم التوقيع "أن الأمم المتحدة تحققت من تجنيد ١٤٦٧ طفلاً خلال العام الماضي".
٢١. وفقاً للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأطفال والنزاعات المسلحة انه لا تزال عمليات تجنيد واستخدام الأطفال شهدت ارتفاعاً خلال العام ٢٠١٥ بمقدار ثلاثة أضعاف العام السابق، وأكدت أن ٢٨% من حالات التجنيد التي تم التحقق منها نسبت إلى ميليشيا الحوثي زادت هذه النسبة وفق تقديرها تصل إلى ٥٩% من نسبة المجندين الأطفال مجندين من قبل ميليشيا الحوثي وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المجندين الأطفال بحسب التقديرات المحلية المبنية على البلاغات والمشاهدات والتوثيق الأخرى بلغت في عام ٢٠١٦ م ستة أضعاف مما كانت عليه في الأعوام الماضية. في ٢٠١٤.
٢٢. تقرير المفوض السامي المقدم إلى الدورة الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان تطرق إلى " أن مصادر زعمت أن القوات الموالية للحكومة قامت بتجنيد أطفال ضعفاء بشكل خاص في مخيمات النازحين داخلياً في مأرب، وقدمت مبالغ كبيرة لمجندي الأطفال. وكثيراً ما استخدمت القوات الموالية للحكومة الأطفال في أدوار الدعم، على الرغم من استخدامها أيضاً في القتال على الخطوط الأمامية، كما في شبوة والحديدة.
٢٣. كما أشار التقرير إلى أن حتى أغسطس ٢٠١٧، وثقت الأمم المتحدة ١٧٠٢ حالة تجنيد للأطفال منذ مارس ٢٠١٥، منها ٦٧ بالمئة ضمن قوات الحوثي-صالح. حوالي ١٠٠ منهم دون سن ١٥. وأن قوات الحوثي والحكومة والقوات الموالية لها استخدمت الأطفال كجنود. يقدر عدد الأطفال بنحو ثلث المقاتلين في اليمن.
٢٤. لم يقتصر تجنيد الأطفال على جماعة الحوثيين فحسب، فهناك أطفال التحقوا بالجيش اليمني لإعالة أسرهم. هذا هو حال ح. س. ذو الستة عشر عاماً الذي أكد أنه يحب الدراسة وأضاف: "لولا الظروف المعيشية الصعبة لعائلته لأكمل دراسته، ويتقاضى هذا الطفل ما يعادل ١٥٠ دولاراً أمريكياً شهرياً.

ثانياً: مليشيا الحوثي

٢٥. بالرغم من تعهد عبد الملك بدر الدين الحوثي بوقف تجنيد الأطفال والعمل من أجل إعادة إدماجهم خلال اجتماعه بالممثل الخاص للأمين العام في نوفمبر ٢٠١٢، إلا أن تقارير دولية سابقة كانت قد أشارت إلى تجنيد الميليشيات الحوثية نحو ٩ آلاف طفل خلال السنوات اللاحقة لهذا التعهد. فيما تشير الأدلة التي جمعها المرابطون خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى حدوث زيادة كبيرة في تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الميليشيات الحوثية خلال الثلاثة أعوام الماضية وحتى اليوم. وقد تأكد هذا الأمر من التحقق الميداني المنتظم الذي أجراه مندوبي المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً في اليمن الذين أكدوا على أن التجنيد قد أصبح أكثر منهجية في الأعوام الأخيرة، فبينما وصل العدد الإجمالي للأطفال الجاري

تجنيدهم واستخدامهم في النزاع غير معروف، فإن التقديرات تشير إلى وجود ما يزيد عن عشرين ألف طفل في صفوف الميليشيات الحوثية.

٢٦. اعترف مسؤول عسكري كبير في الحوثي لوكالة الأسوشييتد برس بأن الحوثيين جلبوا ١٨ ألف جندي (١٨٠٠٠) من الأطفال إلى جيشهم منذ عام ٢٠١٤. ولم يرغب في ذكر اسمه. ، كما ذكرت الوكالة على لسان السكان المحليين أن ميليشيات الحوثي يذهبون من باب إلى باب ليخبروا الآباء بأن علمهم إما تسليم أبنائهم أو دفع أموالهم مقابل المجهود الحربي. وقال بعض الجنود الأطفال السابقين لوكالة الأسوشييتد برس إنهم انضموا إلى المتمردين عن طيب خاطر بسبب وعودهم بالمال أو بفرصة حمل السلاح. لكن آخرين وصفوا أنهم أخذوا من مدارسهم أو أجبروا على الانضمام إلى الحوثيين مقابل إطلاق سراح أحد أفراد العائلة من الحجز. وقال صبي يبلغ من العمر ١٣ عاماً ويدعى صالح لوكالة الأسوشييتد برس "إن مقاتلي الحوثي جاءوا إلى منزله وطالبوا هو وأبوه برفقتهم إلى خطوط المعركة الأمامية. وقال ان والده انسحب عندما رفض الطلب. وأضاف صالح: "سمعت الرصاصات، ثم انهار والدي ميتاً".

٢٧. وقبل أن نستعرض بالأرقام الفارق الشاسع بين ما تناولته آليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة وبين ما تضمنته تقارير المنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية وكذا وسائل الإعلام المحلية، الإقليمية والدولية، فقد لفت انتباه المنظمة تصريحاً على لسان نائب الرئيس اليمني الأسبق خالد بحاح (الذي سبق وأن أقيمت من موقعه كنائب للرئيس ورئيساً للوزراء بسبب رؤيته المغايرة للرئيس هادي) الذي كتب مقالة بعنوان "أطفال اليمن بين الحقيبة المدرسية والكلاشينكوف" جاء فيها "لازالت ذاكرتي تستعيد ذلك المشهد لذلك الطفل البريء ذي الأربعة عشر عاماً بين زملائه الأطفال، ضمن مجموعة من الحراس الذين زرعهم ميليشيات الحوثي حول منزلي في صنعاء إبان فترة الإقامة الجبرية في ٢٠١٥، والأكثر دهشة تلك الإجابة الصاعقة التي أجاب بها هذا الطفل، عندما سأله أحد حراسي الشخصيين: لماذا أنتم هنا؟ فقال نحن نجاهد في سبيل الله! تلك الحادثة من تلك الأيام الخالية بمرارتها، خطرت على بالي مجدداً وأنا أطلع ذلك التقرير الصادم الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة يوم الجمعة الثالث من يونيو ٢٠١٦. لقد أذهلتني جرأة معدّي التقرير في تجاوز وقائع تجنيد ميليشيات الحوثي لآلاف الأطفال اليمنيين واستخدامهم كوقود لمعارك عبثية، في الوقت الذي يتسابق فيه نظراؤهم في بقية دول العالم لتحصيل الدرجات العلمية، وممارسة هواياتهم ورياضة كرة القدم في الحدائق العامة، وينتظرون بفارغ الصبر ليلة العيد ليحتفلوا مع ذويهم وينثرون البهجة والفرح في المجتمع".

٢٨. عملت ميليشيات الحوثي على إجبار العديد من العائلات اليمنية عبر شيوخ القبائل المواليين لها في القرى والمناطق التي يسيطرون عليها لإرسال الأطفال بين ١٢ و١٧ عاماً إلى جبهات القتال تحت التهديد، كما استغلت ضعف النازحين والزلزلاء في دور الأيتام لتجنيد أطفالهم. وفي حالات أخرى تقوم باستدراج الأطفال إلى جبهات القتال دون معرفة أهاليهم، وأحيانا يتم تجنيدهم مقابل حصول العائلات الفقيرة على موارد مالية تعينهم على توفير الحد الأدنى للمعيشة، إذ تقوم العديد من الأسر الفقيرة بإرسال أبنائهم إلى جبهات القتال مقابل الحصول على ما يوازي ١٥٠ دولار شهرياً، وقد وصل الأمر إلى أن عائلة و اقلت على تجنيد طفلها مقابل تمويها بدبة بيبي جاز.

٢٩. بالرغم من أدرج الأمين العام للأمم المتحدة الحوثيين والقوات الحكومية وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية للمرة الثانية في "قائمة العار" السنوية لارتكابهم انتهاكات جسيمة ضد الأطفال خلال النزاع المسلح. فقد تطورت أساليب الميليشيات من استدراج طلاب المدارس وغسل أدمغتهم وتكريس روح العداوة والعنف والكراهية وحب القتال، وإقناعهم بواجب ما يسمى بالقتال ضد إسرائيل وأمريكا، وأن قتالهم هو اقصر طريق إلى الجنة، حيث يلقت المجندين بما تسمى بالصرخة التي تقول "الله اكبر الموت وأمريكا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام" حيث يتم إخضاع الأطفال الذين استقطبوا لبرنامج ثقافي إيديولوجي مكثف لمدة تتراوح بين ثلاثة أسابيع إلى شهر ويتم بعد ذلك ترحيل هؤلاء الأطفال

إلى معسكر تدريبي للالتحاق بدورة تدريب عسكرية لشهر آخر بعدها يتم توزيعهم على جهات القتال المختلفة ليعودوا جنث أو أشلاء مع ملصقات تحمل صورهم وتصفهم بالشهداء.

٣٠. يتم إخضاع الأطفال الذين استقطبوا لبرنامج ثقافي إيديولوجي مكثف لمدة تتراوح بين ثلاثة أسابيع إلى شهر، ويتم بعد ذلك ترحيل هؤلاء الأطفال إلى معسكر تدريبي للالتحاق بدورة تدريب عسكرية لشهر آخر لتدريبهم على استخدام السلاح وزرع الألغام والعبوات المتفجرة، بعدها يتم توزيعهم على جهات القتال المختلفة، حيث يتفاجأ الأطفال بوجودهم في أرض معركة ليسوا مستعدين لها وليسوا أهلاً لخوضها يصبح من الصعب عليهم العودة إلى أهاليهم وذويهم والكثير منهم يعودون جنث هامدة.

٣١. تفيد التقارير بأن مليشيا الحوثي قامت بعمليات التجنيد الإجباري للأطفال لمن تجاوز سن ١١ عاماً في جميع مراكز المحافظات التي تسيطر عليها، واستأنفت في العامين الأخيرين حملة تجنيد علنية وإجبارية للأطفال، حيث فتحت أبواب التجنيد في معسكرات التدريب التي بلغ عددها (٥٢) معسكر تدريب فتقدم آلاف المراهقين والأطفال والشباب العاطلين عن العمل وكان اللافق للنظر وجود أعداد كبيرة من تلاميذ المدارس الأساسية في طوابير التجنيد حيث استخدمت الميليشيات المدارس كمعسكرات لتجنيد الأطفال. بما في ذلك عبر استقطاب طلاب المدارس الذين توزع عليهم استمارات تجنيد صادرة من الميليشيا نفسها وفي أحيان أخرى صادرة من وزارة الدفاع التي تسيطر عليها ميليشيا الحوثي، وقد شملت حملة التجنيد الإجباري كل من صعده، صنعاء، المحويت، الحديدة، تهامة، حجة وذمار.

٣٢. احتلت محافظة ذمار المرتبة الأولى من حيث تجنيد الأطفال الذين يلغون حتفهم في مختلف جهات القتال، حيث جندت الميليشيات (٧٢٤) طفلاً لا تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً، وأغلب الأطفال الذين قتلوا ينتمون لهذه المحافظة، تلتهما صعده وعمران وحجة والحديدة وإب والمحويت؛ حيث قتل في محافظة المحويت وحدها من الأطفال المجندين (١١٤) طفلاً من أصل عدد (٢٤٣) حالة تجنيد الذين يتم استقطابهم من خلال إقامة عدد من الدورات التدريبية من قبل التريبيين والمشايخ والوجهاء للتأثير عليهم. وعادة ما تقام في مناطق الاهجر أو في المحويت والمعسكرات منها معسكر وادي الحسي بملحان ومعسكرات في الحيمة وأرحب.

٣٣. وتواصل مليشيا الحوثي بوتيرة عالية، عمليات تجنيد الأطفال والزج بهم في المعارك، عبر اختطافهم من دور الأيتام والمدارس، والضغط على الأسر وأولياء الأمور لإرسال أبنائهم إلى المعارك، الخاصة بالطفل، على حد قولهم. وأزاء كل هذه التقارير اعترف وزير الشباب والرياضة في حكومة الانقلاب السيد حسن زيد على قيام الحوثيين بتعطيل الدراسة وحشد الطلاب والمعلمين للتجنيد والذهاب إلى جهات القتال، قائلاً "إن ذلك سيرفد جهات القتال بمئات الآلاف، ويمكنهم من حسم المعركة".

٣٤. نشرت عدد من المنظمات الدولية إحصائية احتوت على تجنيد الميليشيات الحوثية أكثر من ٢٣ ألف طفل بما فيهم ٢٥٠٠ طفل شملهم التجنيد خلال عام ٢٠١٨، وإجبار ما يزيد عن مليوني طفل إلى سوق العمل، وحرمان أكثر من ٤,٥ مليون طفل من التعليم، منهم مليون و٦٠٠ ألف طفل حرموا من الالتحاق بالمدارس خلال العامين الماضيين. كما قصف الحوثيين ٢٣٧٢ مدرسة جزئياً وكلياً، إلى جانب استخدام أكثر من ١٥٠٠ مدرسة أخرى كسجون وثكنات عسكرية.

٣٥. وفقاً للتقارير الموثقة حول تجنيد الحوثي لأطفال اليمن الواردة إلى المنظمة، فقد ارتفعت معدلات تجنيد الأطفال التي تقوم فيها الميليشيات الحوثية بشكل تصاعدي وصل إلى عشرة أضعاف عام ٢٠١٦ وهذا يعني وجود الآلاف الأطفال في جهات القتال والخدمات العسكرية، ما تسبب في سقوط الآلاف الضحايا من الأطفال، وقد وصل أعداد الأطفال المجندين في صفوف الميليشيات إلى مستويات مروعة.

٣٦. تشير التقارير الصادرة عن التحالف اليمني لانتهاكات حقوق الإنسان "رصد" إلى أن مليشيات الحوثي جندت خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى يوليو ٢٠١٨ نحو ٦٤٠٨ طفل في ١٩ محافظة وحددت توزيع المجندين حسب المناطق، صنعاء ٨٧٦، الحديدة ٣٠٠، ذمار ٦٨٢، تعز ١٠٣٥، صعدة ٥٧٤، كما أن ٥٢% من إجمالي الأطفال المجندين لدى مليشيا الحوثي تتراوح أعمارهم بين (١٣-١٥) عاماً، وهي النسبة الأعلى تليها الفئات العمرية التي تتراوح بين (١٦-١٧) عاماً بنسبة ٤١%، ثم الفئات التي تتراوح بين ٨-١٢ سنة بنسبة ٧% والتي تعد النسبة الأدنى للأطفال المجندين في صفوف الجماعة ذاتها. وخلال الفترة من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى ٢١ سبتمبر ٢٠١٨ قتل ١٥٣٩ وأصيب ١١٦٦ طفلاً إثر حملات التجنيد الإجباري لمن هم دون سن الثامنة عشرة التي تقوم بها مليشيا الحوثي في مختلف المحافظات. كما ذكر تقرير تحالف "رصد" إلى مقتل ٩٠٦ وإصابة ١٠٣٤ شخصاً جراء انفجار الألغام الأرضية الحوثية في ١٩ محافظة بينهم نساء وأطفال خلال الفترة من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠١٨ م.

٣٧. وجاء في تقرير لرصد إلى أنه خلال الفترة من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى ٢١ سبتمبر ٢٠١٨، وردت تقارير متطابقة من الشركاء ووسائل الإعلام عن قتل ١٥٣٩ وأصيب ١١٦٦ طفلاً إثر حملات التجنيد الإجباري لمن هم دون سن الثامنة عشرة التي تقوم بها مليشيا الحوثي في مختلف المحافظات. وأضاف التقرير أنه خلال الفترة من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ أيضاً وردت تقارير متطابقة تتحدث عن مقتل ٩٠٦ وإصابة ١٠٣٤ شخصاً جراء انفجار الألغام الأرضية الحوثية في ١٩ محافظة بينهم نساء وأطفال خلال الفترة من ٢١ سبتمبر ٢٠١٤ وحتى يونيو ٢٠١٨ م.

٣٨. أوردت منظمة صبح لحقوق الإنسان في تقريرها حول تجنيد الأطفال في اليمن أن نسبة تجنيد الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين عشرة أعوام و١٧ عاماً في صفوف الحوثيين وصلت وصل عدد الأطفال المجندين لدى الحوثيين وصل إلى ما يقارب ١٥٠٠٠ حالة تجنيد بحسب الشهود والمشاهدات التي تم توثيقها في معسكراتهم وإعلامهم الحربي والمدارس، وتنوعت مهام الأطفال المجندين بين المشاركة في الأعمال العسكرية والحراسة والمناوبة على نقاط التفتيش وطهي الأطعمة وإيصال المياه والامتنعة.

٣٩. كما أشارت إلى أن إجمالي حالات القتل للأطفال خلال الفترة ١ فبراير ٢٠١٧ م إلى ١ فبراير ٢٠١٨ م وصلت (٣٥١) طفل، بينما وصلت حالات الإصابة الأطفال إلى (٥٦١) طفل، فيما بلغ عدد الأطفال القتلى منذ عام ٢٠١٥ حتى ٣١ يناير ٢٠١٧ م (١٠٠٢) طفل قتيل و(٣٣٣٤) طفل جريح، وبسبب قيام مليشيا الحوثي وصالح بزراعة الألغام والتي غالباً ما يروح ضحية لها النساء الأطفال حيث وصل ضحايا الألغام من الأطفال عدد (٤٢٠) ضحية بينهم (١٧٩) قتيل و(٢٤١) مصاب بعضاً منهم مشوهين أو مصابين بإعاقات دائمة.

٤٠. منظمة صبح لحقوق الإنسان، تناولت في تقاريرها قصف الحوثيين ٢٣٧٢ مدرسة جزئياً و كلياً، إلى جانب استخدام أكثر من ١٥٠٠ مدرسة أخرى كسجون وتكنات عسكرية. ضمن حملة التجنيد الإجباري يتم استخدام المدارس الواقعة تحت سيطرة الحوثيين لحشد الطلاب وبالذات في محافظات المحويت والحديدة مناطق تهامة، حجة وذمار وإرسالهم إلى المعسكرات التي أنشئت المتواجدة في هذه المحافظات تمهيداً لإرسالهم إلى الجبهات.

٤١. بحسب تقرير لمنظمة سباح الحقوقية في اليمن، فإن نسبة تجنيد الأطفال في صفوف الحوثيين حتى الربع الأول من عام ٢٠١٦ وصلت إلى ٥٠ بالمئة، ووصل عدد الأطفال المجندين لديهم ممن تتراوح أعمارهم بين ستة أعوام وسبعة عشر عاماً، إلى ٨٠٠٠ طفل (التقرير نشر في يونيو ٢٠١٦) أي أن هذه الأرقام تضاعفت أكثر من أربع مرات، أي أن الأطفال المجندين قد يبلغ تعدادهم من ثلاثين إلى أربعين ألف طفل دون السابعة عشرة من العمر.

٤٢. تقرير مؤسسة "وثاق" للحقوق والحريات في اليمن أكد بدوره على أن أكثر من ٤٠٠٠ طفل جندتهم مليشيات الحوثي خلال الأعوام الثلاث الماضية في مختلف المحافظات، وأكثر من مليون طفل يماني يعانون ويلات ممارسات الحوثي من

مجاعة وفقر غذائي. ثبتت إحصائية المؤسسة أن مسلحين يتبعون ميليشيا الحوثي صالح والمتواجدين في نقاط تفتيش أو دوريات في معظم المناطق التي سيطروا عليها أو تواجدوا فيها قاموا بحجز حرية واختطاف (٢٠) طفل.

٤٣. مؤسسة "وثاق" اليمنية أكدت أيضا في بيان صحفي، إنها وثقت تجنيد الميليشيا ما يقارب ٢٥٠٠ طفل، معظمهم من: صنعاء ودمار وعمران والمحويت وحجة، بصورة مخالفة للاتفاقيات الدولية، وقوانين حماية حقوق الطفل. غير أن تقارير منظمات الرصد المحلية في اليمن تشير إلى أضعاف هذا الرقم، وتؤكد أن عدد الأطفال الذين جندتهم ميليشيا الحوثي يناهز ٢٥ ألف طفل على أقل تقدير.

٤٤. وفقا لتصريح البرلمان العربي، فقد أكد أن الميليشيات الحوثية تعتبر أكبر جماعة اعتمدت على تجنيد الأطفال، وبلغت نسبة تجنيد الأطفال من قبل ميليشيا الحوثي ٧٢% من إجمالي عملية تجنيد الأطفال في اليمن، بما يعادل ٨ أضعاف نسبة تجنيد تنظيم القاعدة للأطفال. في حين تم توثيق تجنيد الحوثيين ٨٠٠ طفل لا يتجاوز عمر أكبرهم ١٧ عاماً خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨، كما جند الحوثيون ٢٠٠ طفل من منتسبي دار الأيتام في صنعاء.

٤٥. تم استخدام الأطفال المجندين في زرع الألغام والعبوات المتفجرة. كما استخدمت الميليشيات الحوثية الأطفال كدروع بشرية واستغلت ضعف النازحين والنزلاء في دور الأيتام وقاموا بتجنيدهم وارتكاب جرائم أخرى منها الاختطاف. تعرض عدد من الأطفال المجندين للاعتداءات متنوعة من قبل عناصر الميليشيات إضافة إلى إرغامهم على تناول حبوب الهلوسة والمخدرات، علاوة على استخدامهم كدروع بشرية.

٤٦. تقرير الحكومة اليمنية شمل ما يزيد عن ٢٣ ألف طفل منهم ألفان و ٥٠٠ طفل منذ بداية العام الحالي ٢٠١٨. شملهم الحوثي، وحرم أكثر من ٤,٥ مليون طفل من التعليم، منهم مليون و ٦٠٠ ألف طفل، حرمو من الالتحاق بالمدارس خلال العامين الماضيين وقصف وتدمير ألفين و ٣٧٢ مدرسة جزئيا وكليا، واستخدام أكثر من ١٥٠٠ مدرسة أخرى كسجون وثكنات عسكرية.

٤٧. فيما أشارت الحكومة اليمنية إلى أن الميليشيات الحوثية قد جندت ما يزيد عن ٢٣ ألف طفل منهم ألفان و ٥٠٠ طفل منذ بداية العام الحالي ٢٠١٨، وحرمت أكثر من ٤,٥ مليون طفل من التعليم، منهم مليون و ٦٠٠ ألف طفل، حرمو من الالتحاق بالمدارس خلال العامين الماضيين، كما قصفت ودمرت ٢٣٧٢ مدرسة جزئيا وكليا، واستخدام أكثر من ١٥٠٠ مدرسة أخرى كسجون وثكنات عسكرية.

٤٨. وفقا لتقرير وزارة حقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان في اليمن للفترة ١ فبراير ٢٠١٧م وحتى ٢٨ فبراير ٢٠١٨، يقدر عدد من قامت ميليشيا الحوثي بتجنيدهم أكثر من (١٥٠٠٠) طفل دون سن الثامنة عشر، كما أن العديد من المدارس فقدت العديد من الأطفال التي زجت فيهم الميليشيات فبعضهم قتلوا والبعض الآخر لازل مستمرا في القتال مع الميليشيات أو أصبح معاقا أو مفقودا، وقد وثقت عدد من المنظمات المحلية والإعلام وكذا منسقي وزارة حقوق الإنسان الكثير من المقابلات مع الأطفال. وقد وثقت الوزارة فقد بلغ عدد ضحايا الأطفال المجندين الذين قتلوا في المعارك (٤١٨) طفلا وعدد (٢٦٤) معاق و (٢٥٤) تم التحفظ وتسليم أغلبهم لأهلهم من قبل الحكومة الشرعية..

٤٩. وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة ابتهاج الكمال، أعلنت "أن الحوثيين قاموا بتجنيد ما يزيد عن ٢٣ ألف طفل، بصورة مخالفة للاتفاقيات الدولية، وقوانين حماية حقوق الطفل، منهم ٢٥٠٠ طفل منذ بداية العام الحالي ٢٠١٨". وقد جاء هذا الإعلان مطابقا لما كشفت إحصائية حديثة عن تجنيد ميليشيا الحوثي الانقلابية، نحو ٢٥٠٠ طفل دون سن الـ ١٥ عاما، خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر ٢٠١٨، وتوزيعهم على الجهات المشتعلة، للمشاركة بشكل مباشر في العمليات القتالية.

٥٠. منذ بداية العام الحالي ٢٠١٨. توفرت لدى المنظمة إحصائية أخرى نشرتها منظمات دولية حول تجنيد المليشيات الحوثية أكثر من ٢٣ ألف طفل، وأنه تم رصد تجنيد ما يقارب ٢٥٠٠ حالة من المجندين الأطفال خلال ٢٠١٨، وأن ٦٧% منهم ضمن صفوف مليشيا الحوثي يقومون بأدوار قتالية. وإجبار ما يزيد عن مليوني طفل إلى سوق العمل، كما تم حرمان أكثر من ٤,٥ مليون طفل من التعليم، منهم مليون و٦٠٠ ألف طفل حرموا من الالتحاق بالمدارس خلال العامين الماضيين.
٥١. في تقريرها في ٢٨ فبراير ٢٠١٧ اتهمت منظمة العفو الدولية مليشيات الحوثي صالح بتجنيد أطفال لا يتجاوز أعمارهم ١٥ عاما والزج بهم في المعارك في انتهاك صارخ للقانون الدولي. كما وثقت هيومن رايتس ووتش تجنيد الأطفال كجنود واستخدامهم وتدريبهم على أيدي قوات الحوثيين في مايو، ٢٠١٥ وكذا في ٢١ مارس ٢٠١٧ في المؤتمر الدولي حول حماية الأطفال في باريس حيث أدانت فرنسا تجنيد الأطفال من قبل الحوثيين.
٥٢. ومن التطورات الأخرى المقلقة للجوء إلى منع وصول المساعدات الإنسانية كأسلوب من أساليب الحرب. وقد مُنعت الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها مليشيات الحوثي من الحصول على الدعم المنقذ للحياة. وبحسب إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للأطفال والنزاعات المسلحة. كما رجحت هيئة إنقاذ الطفولة البريطانية "save the children" أن يكون نحو ٨٥ ألف طفل في اليمن تحت سن الخامسة، قد لقوا حتفهم جراء الجوع الشديد منذ اندلاع الحرب مطلع عام ٢٠١٥. وقالت الهيئة إن تقديرات متحفظة تستند إلى بيانات للأمم المتحدة تشير إلى أن ٨٤٧٠٠ طفل تقريبا يعانون من سوء التغذية الحاد ربما ماتوا في الفترة بين أبريل ٢٠١٥ وأكتوبر ٢٠١٨. كما حذرت منظمة أنقذوا الأطفال من أنه من المتوقع أن يموت أكثر من ٥٠ ألف طفل في اليمن بحلول نهاية العام نتيجة للمرض والجوع الناجم عن الحرب المتجمدة في البلاد. سبعة ملايين شخص على حافة المجاعة في البلاد، والتي هي في قبضة أكبر تفشي للكوليرا في التاريخ الحديث. وتشير التقديرات إلى أن ١٣٠ طفلاً يموتون يوميًا ويحتاج ما يقدر بنحو ٤٠٠.٠٠٠ طفل إلى علاج سوء التغذية الحاد هذا العام.
٥٣. فجرت مليشيا الحوثي الانقلابية، مدرسة النجاح بمحافظة حجة شمال غربي اليمن، وذلك بعد أسابيع من تفجير مدرستين في نفس المحافظة، كما فجر الحوثيون مدرسة "الإمام علي بن أبي طالب" التابعة لقرية "الجعدة" بمديرية حيران، وهكذا وصلت عدد المدارس التي تضررت من الحوثيين إلى ما يزيد على ٢٣٧٢ مدرسة
٥٤. وأزاء كل هذه التقارير، اعترف مؤخرا وزير الشباب والرياضة في حكومة الانقلاب حسن زيد بقيام الحوثيين بتعطيل الدراسة وحشد الطلاب والمعلمين للتجنيد والذهاب إلى جبهات القتال، قائلا "إن ذلك سيرفد جبهات القتال بمئات الآلاف، ويمكنهم من حسم المعركة". كما تنشر القنوات الحوثية صور قتلى المعارك من الأطفال باعتبارهم شهداء الوطن.
٥٥. وفقا لتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ فقد تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام ٨٤٢ فتى، أصغرهم لم يتجاوز سن الحادية عشرة. ومن بين تلك الحالات، نُسبت ٥٣٤ (قرابة الثلثين) حالة إلى الحوثيين، و١٤٢ حالة إلى قوات الحزام الأمني، و١٠٥ حالات إلى القوات المسلحة اليمنية، وهو ما يمثل زيادة كبيرة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦. وغالبية الأطفال تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة. ومن الأطراف الأخرى المقاومة الشعبية الموالية للحكومة (٥٠). وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (١). وكانت محافظة أبين هي الأكبر عددا من حيث الحالات التي تم التحقق منها (١٥٦). وأدت الفيود المفروضة على الوصول إلى المناطق التي تشهد وجودا لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية إلى تعذر التحقق من الحالات المنسوبة إلى تلك الجماعة. كما وتحققت الأمم المتحدة من اختطاف فتى واحد على يد الحوثيين في محافظة شبوة. وتم في وقت لاحق تجنيد الصبي للقتال في صفوف الجماعة المسلحة.
٥٦. ووفقا للتقرير، فقد تحققت الأمم المتحدة من مقتل وتشويه ١٣١٦ طفلا (٥٥٢ قتيلاً: ٣٩٨ فتى، و١٥٤ فتاة: ٧٦٤ تعرضوا للتشويه: ٥٤٩ فتى، و٢١٥ فتاة)، و٥١% من أولئك الضحايا سقطوا من جراء الغارات الجوية (٣٦٨ قتيلا، و٣٠٠ جريح).

والسبب الرئيسي الثاني هو القتال البري، بما في ذلك القصف وإطلاق النار (١٣٦ قتيلاً، و٣٣٤ جريحاً)، تليها المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام (٢٧ قتيلاً، و١١٩ جريحاً). وأشار إلى حرمان ٢٣ فتى من الحرية (تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ سنة) من قبل القوات والجماعات المسلحة بدعوى ارتباطهم بأطراف مناوئة. فقد احتُجز ثلاثة فتية على يد القوات المسلحة اليمنية، بينما احتُجز فتى واحد من قبل تحالف إعادة الشرعية إلى اليمن (التحالف). وأخذ ١٣ فتى وحُرموا من حريتهم على يد الحوثيين، وقامت قوات الحزام الأمني بالشيء نفسه مع خمسة فتية، بينما فعلت المقاومة الشعبية ذلك بفتى واحد. كما أشار التقرير إلى استخدام الأطفال أساساً في حراسة نقاط التفتيش والمباني الحكومية، وللقيام بدوريات وجلب المياه وحمل الغذاء والمعدات إلى المواقع العسكرية؛ واستُخدم ٧٦ طفلاً كمقاتلين. وقُتل ٣١ فتى وتم تشويه ١٤ آخرين بينما كانوا مرتبطين بأطراف متنازعة. وتشير التقارير إلى أن الحوثيين يستخدمون المدفوعات المالية كحوافز لارتباط الأطفال بالجماعة.

٥٧. وذكر التقرير أن مجموع عدد الإصابات في صفوف الأطفال التي تم التحقق منها، نسبت ٦٧٠ حالة إلى التحالف (٣٧٠ قتيلاً، و٣٠٠ جريح)؛ ونُسبت ٣٢٤ حالة إلى الحوثيين (٨٣ قتيلاً، و٢٤١ جريحاً)؛ ونُسبت ٤١ حالة إلى المقاومة الشعبية؛ ونُسبت ١٩ حالة إلى قوات دولية أخرى تقاتل إلى جانب حكومة اليمن؛ ونُسبت ١٠ حالات إلى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية؛ ونُسبت ٤ حالات إلى القوات المسلحة اليمنية، من بين أطراف أخرى.

٥٨. وبحسب التقرير، فقد تم توثيق أكبر عدد من الضحايا بين الأطفال في تعز (٣٥ في المائة)، حيث بلغ عدد الأطفال المتضررين ٤٥٩ طفلاً. وسقط ٢٨٦ من أولئك الضحايا نتيجة للقتال البري، ونُسبت ٢٤٥ من الحالات إلى الحوثيين. وتم توثيق ثاني أكبر عدد من الضحايا في صعدة (١٨٧)، حيث نتجت ١٦٨ حالة عن الغارات الجوية والقتال البري على الحدود الشمالية (٢) ونُسبت إلى التحالف. وأدى تصاعد القتال بين الحوثيين والقوات المسلحة اليمنية والجماعات المرتبطة بهما، وكذلك تزايد الغارات الجوية، إلى سقوط ١١٣ ضحية في صفوف الأطفال في محافظة الحديدة.

٥٩. وتحققت الأمم المتحدة من ثمانية حوادث استخدمت فيها المدارس لأغراض عسكرية في تعز (٣) وأمانة العاصمة (٢) وصعدة (٢) وصنعاء (١)، ومن حادثين استخدمت فيهما مستشفيات لأغراض عسكرية في تعز؛ وتعرضت ثلاث مدارس ومستشفى لهجوم في وقت لاحق. وتقع على الحوثيين المسؤولية عن خمسة حوادث استخدمت فيها المدارس لأغراض عسكرية، وعلى القوات المسلحة اليمنية عن حادث واحد، وعلى المقاومة الشعبية لاستخدام مدرستين ومستشفين لأغراض عسكرية.

٦٠. أما تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الذي أطلع مجلس حقوق الإنسان يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠١٨ عن النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الدوليين البارزين فقد تضمن أن الفريق كان قد أبلغ الأمين العام عن وجود ٨٤٢ حالة تم التحقق منها لتجنيد واستخدام فتیان لا تتجاوز أعمارهم ١١ سنة في اليمن في عام ٢٠١٧ (انظر / 72/865-S / A / 2018/465). ونسب ما يقرب من ثلثي هذه الحالات إلى قوات الحوثي - صالح، مع زيادة كبيرة في العدد المنسوب إلى قوات الحزام الأمني والقوات المسلحة اليمنية مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد وثقت الأمم المتحدة أيضاً حرمان الأولاد من الحرية من قبل القوات المسلحة والجماعات لارتباطهم المزعوم مع الأحزاب المعارضة. وكشفت تحقيقات الفريق في تجنيد الأطفال واستخدامهم عن مخاوف مماثلة.

٦١. وأنه (أي الفريق) تلقى فريق الخبراء معلومات هامة تشير إلى أن الحكومة والقوات المدعومة من قوات التحالف وقوات الحوثي صالح قد جندت الأطفال في القوات أو الجماعات المسلحة واستخدمتهم للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية. وفي معظم الحالات، كان عمر الأطفال بين ١١ و١٧ سنة، ولكن هناك تقارير ثابتة عن تجنيد أو استخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٨ سنوات. وجدت المجموعة معلومات موثوقة حول استخدام الأطفال في العديد من المحافظات المتضررة من النزاع.

٦٢. وأضاف في إحاطته أن شهود ومصادر أكدت أن "قوات الحوثي - صالح قامت في بعض المناطق بتجنيد الأطفال بالقوة في المدارس والمستشفيات ومن الباب إلى الباب. في مناطق أخرى، اعتمدت قوات الحوثي صالح على المناشدة بالوطنية والحوافز المالية لجذب المجندين الأطفال. علاوة على ذلك، استخدمت قوات الحوثي صالح الأطفال في المعارك، وعند نقاط التفتيش وزرع العيوب الناسفة. كما كانت هناك مزاعم ذات مصداقية بأن القوات الحكومية وقوات التحالف اعتقلت الأطفال الذين يقاتلون مع قوات الحوثي - صالح واستخدمتهم في تبادل السجناء."
٦٣. في رسالة مؤرخة ٢٦ يناير ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٤٢ (٢٠١٧) تطرق تقرير خبراء الأمم المتحدة إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح إلى أنه حقق مع الأفراد والشبكات العاملين في اليمن والذين يعملون في تجنيد الأطفال. وحدد الفريق اثنين من الأفراد الذين جندوا ما مجموعه خمسة أطفال باسم قوات الحوثيين. وركز حول العوامل التالية تسهم أيضا في زيادة تجنيد الأطفال:
٦٤. وفي رسالته المؤرخة ٢٧ يناير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن موجهة من رئيس فريق الخبراء بشأن اليمن إلى رئيس مجلس الأمن والمكلف بموجب الفقرة ٦ من القرار ٢٢٦٦ لعام ٢٠١٦ تطرق تقرير خبراء الأمم المتحدة إلى تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح إلى أن "قوات الحوثي والصالح وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة المرتبطة بالحكومة الشرعية تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح (١٧٥). ووفر التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية للفريق قائمة تضم أسماء ٥٢ طفلاً في حياته والوصول إلى الأشخاص المزعومين. جنود أطفال جندهم الحوثيون. وأبلغت المملكة العربية السعودية الفريق بأن ٥٢ طفلاً قد تم تسليمهم فيما بعد إلى الحكومة الشرعية ونقلوا إلى مأرب." وحقق الفريق □ حالة طفل يبلغ من العمر ١٦ عاماً أسرته قوات □ ووثي وتعرض للتعذيب والشلل بشدة بسبب الاشتباه بأنه مقاتل.
٦٥. كما تلقى فريق الخبراء معلومات هامة وفق ما جاء في تقريره تشير إلى أن الحكومة والقوات المدعومة من قوات التحالف وقوات الحوثي صالح قد جندت أو جندت الأطفال في القوات أو الجماعات المسلحة واستخدمتهم للمشاركة بنشاط في الأعمال العدائية. وفي معظم الحالات، كان عمر الأطفال بين ١١ و١٧ سنة، ولكن هناك تقارير ثابتة عن تجنيد أو استخدام أطفال لا تتجاوز أعمارهم ٨ سنوات. وجدت المجموعة معلومات موثوقة حول استخدام الأطفال في العديد من المحافظات المتضررة من النزاع.
٦٦. في آخر تقرير المفوضية شؤون اللاجئين قالت رافينا شمداساني المتحدثة الرسمية باسم المفوضية انه من ٢٦ مارس ٢٠١٥ حتى ٢٠ يناير ٢٠١٧ تحققت الأمم المتحدة من تجنيد ١٤٧٦ طفلاً معظمهم من مليشيات الحوثي صالح وأوضحت أن المرجح أن تكون الأرقام أعلى بكثير.
٦٧. أعلنت السيدة فرجينيا جامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للأطفال والنزاعات المسلحة، الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وجنوب السودان وسوريا واليمن هي السبب الرئيسي وراء "الزيادات الخطيرة" المبلغ عنها قدمت أمثلة، بما في ذلك ما وصفته "بالاتجاه الخسيس" لتحويل الأطفال إلى "قنابل بشرية".
٦٨. وفي الإحاطة الإعلامية للسيدة فرجينيا جامبا إثر تقديم تقريرها باسم الأمين العام أمام مجلس الأمن أكدت على "إن التقرير يورد تفاصيل عما لا وصف له من أعمال العنف التي تعرض لها الأطفال" واعترفت بما نصه "كلنا علينا لوم. لدينا الأدوات والموارد لحماية الأطفال بشكل أفضل، حتى في حالات النزاع المسلح؛ لكننا فشلنا في القيام بذلك. علينا أن نعمل الآن." ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك اليوم لإنهاء تأثير الصراع على الأطفال حيثما أمكن، ومنع مشاركتهم في المستقبل ومساعدة الأطفال المتضررين على التعافي من الصراعات العنيفة. وأضافت "لقد حان الوقت للوصول إلى

أبعد ما تكون. إن التخلي عن الأطفال في مناطق النزاع إلى مصير عنيف أمر غير مقبول. فلنعمل الآن لكي نذكرنا الأجيال القادمة عما فعلناه لحماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح بشكل أفضل وليس لما فشلنا في القيام به"

٦٩. أشارت منظمة اليونيسيف ضمن تقاريرها إلى أنه تم تجنيد ١٤٠ طفلاً في الفترة من ٢٦ مارس إلى ٢٤ أبريل ٢٠١٥، وأن معدل هذا التجنيد الذي يجري من قبل المليشيات بالحوثية يصل ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ طفلاً خلال الشهر الواحد منذ ثلاث سنوات. وأن أكثر من ١,٥٦٠ حالة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في اليمن خلال عام ٢٠١٧، حيث قتل أكثر من ٩٠٠ طفل وأصيب أكثر من ١٨٠٠ آخرين خلال عام واحد. وأن زيادة معدل قتل أو إصابة الأطفال يومياً قد وصلت أخيراً إلى سبعة أضعاف مقارنةً مع الحالات التي وثقت خلال عام ٢٠١٤. في يونيو ٢٠١٧، قتلت الكوليرا والإسهالات الحادة ما يزيد عن ٥٧٨ شخص في اليمن، يمثل الأطفال ٤٠% منهم أي بمتوسط وفاة ٤ أطفال في اليوم، كما أدين الحوثيين بمنع وصول الإغاثة لتلك الأطفال.

٧٠. وأشارت إلى زيارتها لعام ٢٠١٧ إلى اليمن حيث حذرت من أن التكاليف المباشرة للنزاع تأتي بنتائج طويلة الأجل، مؤكدة: "إذا أخفقنا في منع الانتهاكات ضد الأطفال اليوم، فإننا ن فشل في منع العنف ضد الأطفال غداً. بينما يدعو المجتمع الدولي إلى إنهاء الصراع، يجب أن تدعو أيضاً إلى عدم التسامح مطلقاً مع جميع الانتهاكات ضد الأطفال، التي تغذي المظالم التي تشعل وتدعم الصراعات عبر الأجيال."

٧١. في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨ صرحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" في بيان بمناسبة اليوم العالمي للطفل (٢٠ نوفمبر)، إن ما لا يقل عن ٦ آلاف طفل قتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة بسبب القتال الذي تسبب في انهيار خدمات أساسية منها المياه والرعاية الصحية والصرف الصحي، لافتةً إلى أنه مع انهيار الاقتصاد فقد تعجز الأسر عن تحمل تكاليف إطعام أطفالها أو نقلهم إلى المرافق الصحية. وأكدت أن أكثر من ١١ مليون طفل في اليمن يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من أجل البقاء على قيد الحياة

٧٢. وإجمالاً، فعلى الرغم من كافة الجهود الدولية التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، والتي أطلقت في منتصف مارس من العام الفائت حملة بعنوان "أطفال، لاجنون" من أجل إنهاء تجنيد واستخدام الأطفال من قبل القوات الحكومية بحلول عام ٢٠١٦ إلا أنه يبدو أنه هذا الهدف لا يزال بعيد المنال في حالة اليمن لاسيما مع استمرار تفاقم المشكلات المجتمعية والاقتصادية، مضاف إليها حالة الحرب الحالية التي تشهدها البلاد، والتي من شأنها أن تزيد من معدلات تجنيد الأطفال في المرحلة المقبلة.

٧٣. ودحضا لكافة أرقام وبيانات وتقارير الأمم المتحدة ففي ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ تداولت وسائل الإعلام المحلية والعالمية تقريراً نشرته وكالة "اسوشيتد برس" الأمريكية، أن مليشيات الحوثي قامت بجلب الأطفال من منازلهم بالقوة، ودفعهم للقتال في الصفوف الأمامية ضد القوات الحكومية. وأضافت أنه من المؤكد أن نحو ١٨ ألف طفل تبلغ أعمار بعضهم ١٠ سنوات، تم إرغامهم على المشاركة في الحرب الدائرة في اليمن منذ نحو ٤ سنوات. وذكرت الوكالة، أنها استندت في معلوماتها إلى مصادر داخل المليشيات الحوثية واستندت إلى مقابلات شخصية مع ١٨ طفلاً تم تجنيدهم في صفوف الحوثيين بالقوة. وقالت الوكالة في التقرير، "يقدّر عدد الأطفال الذين تم تجنيدهم بالقوة من قبل الحوثيين بنحو ١٨ ألف طفل، وفقاً لمسؤول عسكري حوثي رفض الإفصاح عن هويته." وأشار التقرير إلى أن العدد هو أكبر بكثير من تقديرات الأمم المتحدة التي تقول إن عدد الأطفال المجندين من قبل الطرفين المتنازعين هو ٢٧٢١ طفلاً.

ونقلت الوكالة عن أطفال مجندين قولهم، إنهم وافقوا على الانضمام للحوثيين بعد تلقيهم وعوداً بحصولهم على مال كثير في حين أكد آخرون، أنه تم سحيمهم بالقوة من منازلهم ومدارسهم، وأن بعضهم أرغم على القتال مقابل إطلاق سراح أقربائهم المعتقلين. كما نشرت الوكالة موجزا عن لقاءات مندوبها مع عدد من الأطفال الذين تم تجنيدهم من قبل

الحوثيين بالقول على لسان "رياض" وهو طفل مجنّد عمره ١٣ سنة ويحمل بندقية كلاشنكوف الروسية قال: "خدمت في منطقة سرور الجبلية وكان أكثر من نصف المقاتلين هم من الأطفال." وأضاف: "خلال عمليات قصف لطائرات التحالف أمرنا القائد العسكري بالاندفاع تجاه الأعداء، لكننا رجونا أن نؤجل ذلك حتى نختم من الغارات وقتلنا له: سيدي كيف نهجم والطائرات تقوم بقصفنا... فردّ علينا: أيها المجاهدون يجب أن تهاجموا الآن." وذكرت الوكالة، أن عددًا كبيرًا من الأطفال المجندين تم بالفعل إعادتهم إلى بيوتهم لكن "داخل توأبيت" .."

٧٤. كما تناولت طائفة أخرى من التقارير الإعلامية وعلى نطاق واسع حالة الأطفال الذين يقاتلون في صفوف الميليشيات الحوثية وأكدها شركاء يتولون التحقق من ذلك على أرض الواقع. فمن جانبها تناولت صحيفة واشنطن بوست في تقريرها عن معاناة أطفال اليمن بأن عدد المسلحين تحت سنة الثامنة عشرة في صفوف الحوثيين بقرابة ثلث قوات الميليشيات التي يقدر عدد مسلحيها بنحو ٢٥ ألف شخص.

٧٥. وخلال فترة الحرب القائمة، كشفت العديد من القنوات الفضائية الشرق أوسطية الواسعة الانتشار، وكذا الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي عن أرقام مخيفة لتجنيد الحوثيين لأطفال يمنيين والزج بهم في جبهات القتال في انتهاك صارخ للقوانين الدولية الخاصة بحقوق الطفل.. ونورد نماذج فيديوهات لبعض القنوات الفضائية التي أجرت مقابلات وتعليقات مع بعض لأطفال الذين أخضعوا لعمليات تجنيد من قبل الميليشيات الحوثية، كشهود وضحايا في آن واحد (مترجم الى اللغة الإنجليزية)

<https://www.youtube.com/embed/KFjNwY5pCpQ?rel=0>

<https://www.youtube.com/embed/eX4e9cDi63Y?rel=0>

<https://www.youtube.com/embed/ILIMUettoU?rel=0>

<https://www.youtube.com/embed/XW0PpUzkyk?rel=0>

https://www.youtube.com/embed/kQ855_gSrAk?rel=0

ثالثًا: القاعدة وداعش

٧٦. إن عملية تجنيد الأطفال هي عملية قديمة في اليمن، سواء كان التجنيد للخارج أو للدخول بدءاً من إرسالهم أفغانستان مروراً بالعراق وسوريا وكذلك بالنسبة للدخول اليمني حيث يتم ذلك عبر المدارس والمعاهد الدينية التابعة لحزب الإصلاح التي يتجاوز عددها الخمسين معهداً، أبرزها مدرسة الإيمان التي أسسها الشيخ الزنداني والتي توقف عملها بفعل الحرب الحالية معهد معبر، معهد دماج ومعهد مارب، وفي الفترة الأخيرة جرى التجنيد من قبل تنظيم القاعدة وداعش وأنصار الشريعة في حضرموت وفي الولايات التي تم الإعلان عنها في حضرموت الوادي والساحل وفي عزان والحوطة بشبوة وفي باكازم ومودية وجعار وعدن ولحج وكذا في المحافظات الشمالية. إل أنها حالياً أصبحت تتخذ شكلاً جديداً تحت غطاء قيادات عسكرية من حزب الإصلاح ذو الذراع الطولي في تسيير دفة أمور الدولة اليمنية، حيث يتم حالياً تجنيد الأطفال في معسكرات تتبع السلطة الشرعية في كل من مارب وأبين وشبوة وتحت إشراف عناصر من حزب الإصلاح ذوات ارتباط بتنظيم القاعدة.

٧٧. لقد استغل جماعات القاعدة وحزب الإصلاح وأنصار الشريعة انتشار الفقر في بعض المحافظات في الجنوب فقاموا بتجنيد العديد من الأطفال وبالتحديد من الأسر المفككة والضعيفين في المدارس والفاشلين وعبر العلاقات والتأثير الشخصي والتضليل والتحريض فتمكنوا من إقناع العديد من الأطفال واستخدامهم في العمليات الانتحارية.

٧٨. دائما ما تقوم الجماعات الإرهابية باستقطاب الأطفال من المساجد والحلقات الدينية وتحولهم إلى مقاتلين، وما زال المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يشكّلون غالبية الضحايا. وينبغي أن يُنظر إلى انتهاكات حقوق الطفل ضمن سياق أوسع هو سياق التحدّيات التي تُجابه على صعيد وقف الحرب من ناحية والقضاء على الإرهاب من ناحية أخرى.
٧٩. أحوال الأبعاد القائمة على التطرف في اليمن دون وقف عملية تجنيد الأطفال، حيث ازدادت وتيرة تجنيد الحوثيين وغيرها من المنظمات الإرهابية (القاعدة، داعش وأنصار الشريعة) بشكل غير مسبوق، علاوة على انخراط الأطفال دون سن الثامنة عشر في صفوف الجيش اليمني، حيث شهدت الأشهر الـ ١٨ الماضية زيادة غير معهودة في عملية تجنيد الأطفال، في ظل غياب آليات الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ وصعوبة وصول المنظمات الدولية إلى المناطق المتضررة من النزاع، التي كانت أصلاً متدنية.
٨٠. انخفضت معدلات الاستقطاب منذ بدايات الحرب على الإرهاب وانحسار المجاميع الإرهابية، بعد أن تمكنت قوات الحزام الأمني وقوات مكافحة الإرهاب مدعومة بقوات دولة الإمارات العربية التي أنهت تواجدتها في هذه المناطق.
٨١. في تقرير موثوق بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٧ وصل إلى المنظمة يشير إلى أنه قبل أسابيع وردت معلومات أن عددا من مواطني المحافظات الشمالية وصلوا إلى مدينة عدن في البريقة قاموا بتجنيد أطفال وتم إرسالهم إلى مارب ولكن البعض منهم أعادوهم من النقاط والبعض الآخر عادوا هاربين من مارب وجوهم أن الراتب سيكون بالريال السعودي وأنها رواتب مغربة ولكنهم تفاجئوا بعكس ذلك.
٨٢. وبحسب معلومات وردت أن عقيد (مدرس) في الكلية العسكرية بلغه بأن ابنه أحد الشباب الذين تم إرسالهم إلى مارب وبعد بحث وتحري علم من زملاء ابنه من الذي قام بتجنيدِه – واتخذ إجراءات للضغط على المهرب من أجل عودة ابنه من مارب، وبالفعل تمكن من إعادة ابنه.
٨٣. ومن عمليات التجنيد التي تمت في لحج وخاصة مديرية تين وعدد من مديريات محافظة أبين وذلك في فترات متعددة حيص تم إرسالهم إلى مارب والبيضاء وهناك تواجد معسكرات للقاعدة وداعش ممولة من حزب الإصلاح بشكل واضح وعلني بما في ذلك التورط والتدخل العلني المباشر من قبل قيادات حزب الإصلاح سواء في التمويل أو التخطيط أو الإيواء أو التنفيذ للعمليات الإرهابية.
٨٤. وبحسب معلوماتنا فإن عدد ممن نفذوا العمليات الانتحارية في عدن هم من طلبة المعاهد والمدارس الدينية التابعة لحزب الإصلاح وجامعة الإيمان التي تتبع للشيخ الزنداني المصنف دوليا في قائمة الإرهاب، سبق ذلك تجنيد وإرسال شباب لا تتجاوز أعمارهم ١٧ عاما عبر تركيا ومنها إلى سوريا والعراق.
٨٥. في أكتوبر ٢٠١٨ وردت معلومات تفيد بوجود شبكة من العلاقات بين حزب الإصلاح وعناصر القاعدة والموالين للشرعية تقوم بعملية تجنيد الأطفال، حيث قام أفراد تابعين لحزب الإصلاح " الإخوان المسلمين" كانوا قد وصلوا إلى عدن من المحافظات الشمالية مؤخرا بتجنيد أطفال في مدينة البريقة بعدن من قبل إرسالهم إلى مارب ولكن البعض منهم تم إعادتهم من نقاط التفتيش التي يسيطر عليها الحزام الأمني. أما البعض الآخر فقد عادوا هاربين من مارب لعدم تسليمهم المبالغ المالية التي كانوا قد وعدوا بها.
٨٦. تفيد المعلومات المؤكدة أن النقاط والأجهزة الأمنية احتجزوا عشرات الأطفال والشباب الجنوبيين أثناء محاولاتهم نقلهم إلى منطقة العبر بمحافظة شبوة تمهيدا لنقلهم وتجنيدهم في معسكرات مارب التابعة للشرعية ثم نقلهم إلى معسكرات القاعدة وبالتالي وبعد أعدادهم ضمن القوات الجنوبية المتواجدة هناك في مارب لإعادتهم إلى الجنوب للقيام بالأعمال الإرهابية وهذا العمل يتم بتوجيهات وتمويل من علي محسن الأحمر ودعم من دولة قطر.

٨٧. أن المئات ممن تم الإفراج عنهم من السجون في عدن ومنها سجن بير احمد هم ضمن القوة التي يتم تجهيزها وأعدادها في المنطقة العسكرية الأولى والمنطقة العسكرية الثالثة في مأرب، علما أن اغلب من تم الإفراج عنهم من جماعات القاعدة وداعش تم تجنيدهم في عدد من مديريات أبين ولحج والبريقة في العاصمة عدن. ومن دواعي القلق المتزايد مشكلة استخدام الانتحاريين الأطفال من قبل القاعدة، وكذا استخدامهم لحمل أو زرع أجهزة متفجرات، وكذلك في حوادث استخدم فيها الأطفال كقنابل بشرية كما حدث في السنوات القليلة الماضية.

٨٨. نشرت نخبة حضرموت الإخبارية ٦ يناير ٢٠١٩ أن مجندين أطفال في المنطقة العسكرية الأولى المرابطة في صحراء حضرموت التي تأتمر بأمر نائب الرئيس اليمني علي محسن الأحمر يفترض وجودهم في المدارس وجميعهم تم جلبهم من المحافظات الشمالية، كما كشفت نتائج التحقيقات مع الخلايا الإرهابية واستعراض اعترافاتها في حضرموت إن نجل القيادي في حزب الإخوان "المسلمين" التجمع اليمني للإصلاح " أن مسلم صلاح مسلم باتيس نجل صلاح باتيس عضو مجلس الشورى والذي يحمل هو وعائلته الجواز الدبلوماسي اليمني كلن قد التحق بصقوف تنظيم القاعدة وبرز اسمه كقائد ميداني لتنظيم القاعدة رغم أن عمره لم يكن قد تجوز السابعة عشر عند تجنيده في تنظيم القاعدة مع عدد من أعضاء عزب الإصلاح بحضرموت وهذا ما يؤكد مدى عمق الروابط التي تربط تنظيم القاعدة بحزب الإخوان المسلمين "التجمع اليمني للإصلاح" وقيادات متطرفة في السلطة الشرعية فكلاهما يشترك في نفس الفكر المتطرف .

رابعاً: الاستنتاجات

٨٩. ينبغي على الحكومة اليمنية الاضطلاع بمسئوليتها في تنفيذ خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة حول وقف تجنيد الأطفال في القوات المسلحة اليمنية وتسريحهم وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

٩٠. إن انتشار التطرف في اليمن منذ أمد طويل، وزرع روح الحقد والكراهية، سواء في مناطق الحوثيين أو في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الشرعية قد شكل بيئة خصبة لجذب الأطفال وتعبئتهم وغسل أدمغتهم باسم الدين سواء من قبل حزب الإصلاح والقاعدة وداعش من جهة، أو من قبل مليشيات الحوثي من جهة أخرى.

٩١. تعمل مليشيات الحوثي على استدراج الأطفال وطلاب المدارس وإخضاعهم لبرنامج ثقافي إيديولوجي مكثف لمدة تتراوح بين ثلاثة أسابيع إلى شهر يتم خلالها تكريس روح العداء والعنف والكراهية وحب القتال، وإقناعهم بواجب ما يسمى بالقتال ضد إسرائيل وأمريكا، وأن قتالهم هو أقصر طريق إلى الجنة، حيث تقوم المليشيات الحوثية المجندين الأطفال بما تسمى بشعار الصرخة التي تقول " الله اكبر الموت لأمریکا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام" ويتم بعد ذلك ترحيل هؤلاء الأطفال إلى معسكر تدريبي للالتحاق بدورة تدريب عسكرية لشهر آخر بعدها يتم توزيعهم على جهات القتال المختلفة ليعودوا جثث أو أشلاء مع ملصقات تحمل صورهم وتصفهم بالشهداء.

٩٢. وبنفس الطريقة، وللحيلولة دون تطبيع الأوضاع في المحافظات الجنوبية عبر عمليات مكافحة الإرهاب التي تتولاها المقاومة الجنوبية بدعم ومشاركة فاعلة لدولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فقد عملت قيادات متطرفة من حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين)، منها تلك المصنفة دولياً في قائمة الإرهاب، وأخرى ذات علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة بعناصر في القاعدة وداعش وأنصار الشريعة، وأخذت تنهج نهج الحوثيين في جذب الأطفال وتجنيدهم نيابة عن القاعدة وداعش مستخدمة نفوذها في الحكومة وفي القوات المسلحة اليمنية لاجتذاب الأطفال من مختلف مناطق اليمن وجلبهم إلى معسكرات تدريب في كل من مارب وشبوة وأبين، حيث يتم غسل أدمغتهم وتدريبهم على السلاح واستخدامهم

في عمليات انتحارية في المناطق الجنوبية ضد المجلس الانتقالي الجنوبي وكوادر الإمارات العربية المتحدة التي تتولى أيضا تقديم المساعدات الإنسانية واللوجستية في عدن.

٩٣. الرغم من تعهد عبد الملك الحوثي بوقف تجنيد الأطفال والعمل من أجل إعادة إدماجهم خلال اجتماعه بالممثلة الخاصة للأمين العام في نوفمبر ٢٠١٢، إلا أن التقارير تشير إلى أن تجنيد الحوثيين للأطفال في اليمن قد أصبح أكثر منهجية في الأعوام الأخيرة، وتصاعد بشكل مذهل، الأمر الذي أن التحديات تظل ماثلة أمام المجلس لاتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف عمليات التجنيد التي يقوم بها الحوثيون في اليمن وإلزامهم للامتثال امتثالا صارما للالتزامات المنطبقة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

٩٤. بعد الاطلاع على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة وآليات الرصد والإبلاغ للأمم المتحدة، استنتجت المنظمة الدولية للبلدان الأقل نموا أن دور الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة تجنيد الحوثيين للأطفال في اليمن لم تتجاوز التعبير عن قلق الأمين العام العميق إزاء استمرار حملات التجنيد المستمرة التي تقوم بها مليشيات الحوثي، وحثه لها على "اتخاذ التدابير الوقائية والحمائية اللازمة". وفقا لما جاء في تقريره الأخير إلى كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، علاوة على أن تقريره لم يتمكن من توثيق الأرقام الحقيقية لتجنيد الأطفال في اليمن. وتجدر الإشارة هنا الى أنه وفقا للوائح الداخلية للأمم المتحدة يتحمل الأمين العام للأمم المتحدة، والممثلة الخاصة للأمين العام حول الأطفال والنزاعات المسلحة، ومنسقي وكالات الأمم المتحدة المقيمون في اليمن المسؤولية عن صحة المعلومات الواردة في التقارير ودقتها، وينبغي أن يخضعوا للمساءلة.

٩٥. بالرغم من صدور العديد من قرارات مجلس الأمن التي أكدت على الدور المتزايد لمجلس الأمن حول حماية الأطفال في النزاعات المسلحة كضرورة استراتيجية حاسمة اعتمد فيها ظاهرة تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة في صلب قضايا الأمن والسلم الدوليين، واعتبرها جانبا هاما في أي استراتيجية شاملة لفض النزاعات والحفاظ على السلام، وتضمنت تأكيد استعداد مجلس الأمن لاتخاذ تدابير محددة الهدف ضد مرتكبي عمليات تجنيد الأطفال من خلال العقوبات والجزاءات، إلا أن تدابير واجراءات من هذا القبيل لم تجد طريقها إلى اليمن من أجل ضمان امتثال الحوثيين للمعايير الدولية لحماية الأطفال.

٩٦. وبالرغم من تأكيد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدماج المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام وتأكيداها على أهمية التحاور خلال عمليات السلام وفي عملية بناء السلام مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك دعوات المجلس لأطراف الصراع والمبعوثين الخاص للأمين العام إلى إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في جميع مفاوضات السلام واتفاقات إطلاق النار واتفاقات السلام، وفي الأحكام المتعلقة برصد وقف إطلاق النار، بما في ذلك الأحكام التي تنص على إطلاق سراح الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم. إلا أن شيئا من هذا لم يلحظ بعد في المفاوضات الحالية بين الحوثيين والسلطة الشرعية.

٩٧. وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢١٤٠ لعام ٢٠١٤ حول اليمن الذي طالب فيه مليشيات الحوثي وقف عمليات تجنيد الأطفال، والسماح لموظفي الأمم المتحدة بالوصول إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرتها بأمان ودون عوائق لأغراض الرصد والإبلاغ، كما طالب الحكومة اليمنية بتوقيع وتنفيذ خطة العمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الحكومية، إلا أنه لا هذا ولا ذلك قد تحقق، فلا الحوثيون سمحوا لموظفي الأمم المتحدة الوصول إلى الأراضي

الواقعة تحت سيطرتها بأمان ودون عوائق لأغراض الرصد والإبلاغ، ولا الحكومة اليمنية عملت على تنفيذ خطة العمل الموقعة مع اليونيسف عام ٢٠١٤ لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الحكومية.

٩٨. من خلال الاطلاع على تقارير الأمين العام التي تستند الى تقارير آليات الرصد والإبلاغ حول تجنيد الحوثيين للأطفال، وتقارير أفرقة الخبراء المعينين سواء من قبل مجلس الأمن أو من مجلس حقوق الإنسان ، تجسد للعيان أن هذه التقارير تفتقد الى المصدقية وإلى المعلومات الدقيقة والنوعية عند تناول ظاهرة تجنيد الحوثيين المتصاعدة للأطفال في اليمن، مما يستوجب مساءلة منسقي آلية الرصد والإبلاغ عن هذا التقصير لضمان الحصول على معلومات بطريقة تتوافق مع المبادئ الإنسانية للأمم المتحدة لما لهذه المعلومات من عواقب إنسانية وسياسية جديده.

٩٩. شكل قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٢ حول الأطفال في النزاعات المسلحة الذي بموجب الفقرة الثامنة منه تم إنشاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمكون من جميع أعضاء المجلس على مستوى السفراء وسيلة هامة للفت اهتمام مجلس الأمن ذاته، من خلال اطلاع المجلس على التقارير المنتظمة. كما أن إنشاء آليات الرصد والإبلاغ بموجب ذات القرار، وتشديده في الفقرة العاملة الثانية منه على "أن دور الآلية هو جمع وتقديم معلومات موضوعية ودقيقة وموثوقة في الوقت المناسب عن عمليات تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك أحكام القانون الدولي المعمول بها على أن ترفع الآلية تقاريرها إلى الفريق العامل الانتهاكات وأعمال الإيذاء التي ترتكب في حق الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة."

١٠٠. إلا أن تجاهل آليات الرصد والإبلاغ لظاهرة تجنيد الحوثيين للأطفال في اليمن في تقاريرها أحوال دون نظر المجلس واتخاذ الإجراءات الرادعة لوقف هذه الظاهرة المتصاعدة بشكل مذهل من قبل الحوثيين في اليمن. أحوال دون إقدام فريق عمل مجلس الأمن المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة على تقديم توصيات رسمية لمجلس الأمن، بما في ذلك إمكانية تحويل المعلومات المتعلقة بتصاعد تجنيد الحوثيين للأطفال في اليمن إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وكذا للنظر في إمكانية تحويل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، بهدف المساهمة في وضع حد لإفلات المنتهكين من العقاب.

١٠١. أن الاعتراف الصارخ في إحاطة السيدة فرجينيا جامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للأطفال والنزاعات المسلحة عند تقديمها التقرير السنوي في يونيو ٢٠١٨ نيابة عن الأمين العام أمام مجلس الأمن الذي تضمن بالنص "كلنا علينا لوم. لدينا الأدوات والموارد لحماية الأطفال بشكل أفضل، حتى في حالات النزاع المسلح، لكننا فشلنا في القيام بذلك. علينا أن نعمل الآن." وأكدت أنه "يجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة"، ودعت إلى "اتخاذ إجراءات عاجلة على هذه الجبهات من أجل الوفاء بالمسؤوليات القانونية والأخلاقية للمجتمع الدولي". كما أن تعثر الحملة التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام حول "الأطفال، وليس الجنود" مع اليونيسف للتوصل إلى إجماع عالمي على عدم استخدام الجنود الأطفال في النزاع التي شملت اليمن وسبع دول أخرى كانت قد تعثرت ولم تحقق نجاحا يذكر في اليمن بسبب تصاعد تجنيد الحوثيين في اليمن منذ ما قبل ذلك التاريخ وحتى اليوم.

١٠٢. كما أن عزوف آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة (MRM) المنشأة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٦١٢ عن عملية الرصد والإبلاغ الدقيقين لعمليات تجنيد الأطفال المتصاعدة في اليمن من قبل الحوثيين، أو عن لعب دوراً هاماً في ممارسة الضغوط التي تؤدي إلى مساءلة المتورطين في أعمال تجنيد الأطفال، وضمان امتثالهم لمعايير القانون الدولي بشكل مؤشرا واضحا على النزوع لتسييس آلية الرصد والإبلاغ تحت مبررات عدم تمكن آليات الرصد والإبلاغ من الوصول إلى مناطق

الصراع، أو تحت ادعاء وجود ضغوط تمارسها جهات للتأثير على مجال عمل آلية الرصد والإبلاغ، الأمر الذي يؤدي إلى تفويض مصداقية هذه الآلية.

١٠٣. لم تلحظ المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً اهتماماً يذكر بظاهرة تجنيد الأطفال من قبل الحوثيين لدى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة بموجب ولايتها المرتكزة على مراقبة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل التي حظرت في مادتها الثانية إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وكافة نشاطات التجنيد الإجباري للأطفال دون الثامنة عشر، وكذا على البروتوكول الاختياري المعني بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة الذي صدقت عليه اليمن.

١٠٤. تتحمل "اليونيسف" مسؤولية خاصة عن التنفيذ الفعال لآلية الرصد والإبلاغ على جميع المستويات باعتبارها طرفاً فاعلاً ورئيسياً في السير بأجندة الأطفال والنزاعات المسلحة بسبب تفويضها العالمي بالعمل من أجل حماية الأطفال، إلا أن دورها في تزويد فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ بالتوجيه الفني والدعم الذي تحتاجه من أجل تطوير أدوات العمل الضرورية في اليمن وتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ لمهامها بدقة وفاعلية لم يرتق إلى المستوى المطلوب، خاصة فيما يتعلق بتصاعد عمليات تجنيد الأطفال التي يقوم بها الحوثيين في اليمن.

١٠٥. تقوم المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المستقلة وغير منحازة لأي طرف من أطراف الصراع في اليمن بدور مركزي في آلية الرصد والإبلاغ على جميع المستويات. فهي على مستوى اليمن كثيراً ما تكون في الخط الأمامي، وبالتالي فهي تمثل مصدراً مهماً للمعلومات وبالذات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، لذا فإن مشاركتها في فريق عمل آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة سواء كأعضاء في فريق العمل، أو من خلال تفاعلها مع آلية الرصد والإبلاغ بشكل غير رسمي، يمكن له أن يساعد أليات الرصد والإبلاغ التابعة لهيئات الأمم المتحدة على الحصول على معلومات أكثر دقة حول ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن.

خامساً: التوصيات

١٠٦. توصي المنظمة الدولية للبلدان الأقل نمواً رئيس وأعضاء مجلس الأمن دراسة المعلومات التي تضمنها هذا التقرير، وعقد جلسة خاصة لعرض جريمة تجنيد الأطفال في اليمن، وإصدار قرار بإحالة المتورطين في هذه الجريمة إلى محكمة الجنايات الدولية، واعتبار الجريمة جريمة حرب بموجب القانون الدولي، وتطلب منه في سياق عملية تنفيذه لقراراته ذات الصلة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة المشار إليها في مقدمة هذا التقرير.

١٠٧. توصي المنظمة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن حول الأطفال في النزاعات المسلحة المكون من جميع أعضاء المجلس على مستوى السفراء مراجعة تقارير آلية الرصد والإبلاغ والتثبت منها، وتقديم توصياته حول التدابير الممكنة لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة إلى مجلس الأمن وإلى الهيئات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالأطفال والنزاعات المسلحة.

١٠٨. تدعو المنظمة المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية على التحقيق في المعلومات الواردة في هذا التقرير وفقاً للمادة ١٥ (١) من نظام روما الأساسي التي تنص على أن: "للمدعي العام أن يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة" التي تمنحه سلطة اتخاذ قرار بالشروع في إجراء تحقيق في حالة دون إحالة

من مجلس الأمن أو من دولة طرف. بما يكفل وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وتحميل الأشخاص المسؤولين عن عمليات تجنيد الأطفال وزجهم في الصراعات المسلحة.

١٠٩. تدعو المنظمة مجلس حقوق الإنسان إلى التدقيق في إحاطة فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار المجلس في دوراته السابقة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بظاهرة تجنيد الأطفال في تقاريره المرفوعة إلى المجلس، واتخاذ قرار يتعلق بإدانة عملية تجنيد الأطفال والزج بهم في القتال الدائر في اليمن من قبل جماعة الحوثيين، والضغط على جماعة الحوثيين لإجبارها على تسريح المجندين لديها من الأطفال.

١١٠. توصي المنظمة لأمين العام للأمم المتحدة أن يكون تعزيز آلية الرصد والإبلاغ على رأس أولويات الأمم المتحدة. تعتمد حياة الأطفال على ذلك، وتدعو إلى إعادة النظر والتدقيق في المهام الموكلة بآليات الرصد والإبلاغ ورفدها بمستشارين مختصين في شؤون حماية الأطفال والانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال والإبلاغ بها.

١١١. توصي المنظمة المكتب التنفيذي للأمين العام للأمين العام أن يقوم بالتثبيت من التقارير المرفوعة إليه من فرق الخبراء والممثلين الخاصين للأمين العام أو المنسقين المقيمين في اليمن قبل تقديمها إلى المصادقة وأن تخضع لعملية تدقيق وتحريروتشاور قبل إعداد تقرير الأمين العام السنوي الخاص بالبلدان حول الأطفال والنزاعات المسلحة.

١١٢. تطلب المنظمة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح القيام بزيارة اليمن في أقرب فرصة ممكنة لإجراء تقييم مباشر لحالة تجنيد الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين.

١١٣. تطلب المنظمة إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن إدراج مسألة تجنيد الأطفال في صلب مفاوضات السلام بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة المشار إليها في هذا التقرير، والتي تضمن كل منها فقرة عاملة تنص على "دعوة أطراف الصراع والمبعوثين الخاص للأمين العام إلى إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في جميع مفاوضات السلام و اتفاقات إطلاق النار واتفاقات السلام، وفي الأحكام المتعلقة برصد وقف إطلاق النار، بما في ذلك الأحكام التي تنص على إطلاق سراح الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم".

١١٤. تطلب المنظمة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان اتخاذ التدابير اللازمة للحد من عمليات تجنيد الأطفال سواء من قبل مليشيات الحوثيين أو القيادات المتطرفة في حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) أصحاب القرار في السلطة الشرعية، وتعزيز خطط عمل مكثها في اليمن لنبيذ الترف ومحاربة الإرهاب، وإشاعة ثقافة التسامح ومضامين الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

١١٥. توصي المنظمة لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة بإلاء أكبر قدر من الأهمية إجراء تجنيد الأطفال في اليمن بموجب الولاية الممنوحة لها في اتفاقية حقوق الطفل التي حظرت في مادتها الثانية إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وكافة نشاطات التجنيد الإجباري للأطفال دون الثامنة عشر، وكذا بموجب البروتوكول الاختياري المعني بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة الذي صدقت عليه اليمن.

١١٦. توصي المنظمة المدير التنفيذي لليونسيف العمل على تعزيز التعاون أن تعزز من دورها في مجال وقف تجنيد الأطفال من قبل المليشيات الحوثية، وأن تعمل على تعزيز تنفيذ برنامج إعادة الدمج، وإعدادهم للعودة إلى الحياة المدنية الذي يتولاه كل من مركز الملك سلمان للمساعدات الإنسانية والهلال الأحمر الإماراتي لإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين.

١١٧. توصي المنظمة فرق العمل القطرية للرصد والإبلاغ في اليمن أن تحتوي تقاريرها على معلومات دقيقة تشمل الانتهاكات الجسيمة الست التي حددها مجلس الأمن حول وضع الأطفال والنزاعات المسلحة لكي يرفعه الأمين العام رسمياً إلى مجلس الأمن ويستعرضه فريق عمل مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس. إدخال لغة القرارات المحددة التي تشير إلى الجزاءات.

١١٨. تدعو المنظمة نظام "الإجراءات الخاصة" لحقوق الإنسان التي يتولاها مجلس حقوق الإنسان، أن تولي اهتماماً خاصاً لمسألة تجنيد الأطفال في اليمن وتقديم طلب لزيارة اليمن من قبل المعنيين من أصحاب الولاية وان تتفاعل المفوضية السامية مع آلية الرصد والإبلاغ لتعزيز تقديم تقارير بالغة الدقة حول تجنيد الأطفال في اليمن.

١١٩. تدعو الرئيس اليمني الى تعزيز نهج سياسة نبذ التطرف والإرهاب في اليمن، وتشكيل لجنة للتحقيق في عمليات تجنيد الأطفال في المعسكرات التابعة للدولة في كل من مارب وشبوة وحضرموت وتعز، وإزاحة القيادات المرتبطة بالجماعات الإرهابية من هرم السلطة وتعزيز سبل التعاون مع القوى المناهضة للإرهاب تمهيداً لانخراط لحكومة اليمن كمشرك فاعل في مكافحة التطرف والإرهاب.

١٢٠. تحت أعضاء اللجنة الفنية المشتركة (الحكومة اليمنية والأمم المتحدة) تنفيذ الخطة الموقعة بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة والرامية إلى حماية الأطفال وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي وفتح مراكز إعادة تأهيل الأطفال المجندين، وتحويل المفاهيم التي تم مناقشتها إلى عمل وواقعية ملموس لصالح الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع وتبني برامج تأهيل نفسية لإعادة تأهيل الأطفال وإعادتهم إلى المدارس.

١٢١. تحت أعضاء اللجنة الفنية المشتركة (الحكومة اليمنية والأمم المتحدة) تنفيذ الخطة الموقعة بين الحكومة اليمنية والأمم المتحدة والرامية إلى حماية الأطفال وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي وفتح مراكز إعادة تأهيل الأطفال المجندين، وتحويل المفاهيم التي تم مناقشتها إلى عمل وواقعية ملموس لصالح الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع وتبني برامج تأهيل نفسية لإعادة تأهيل الأطفال وإعادتهم إلى المدارس.

١٢٢. تشدد المنظمة الدعوة لجماعة الحوثي الانصياع لقرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في اليمن وأن تعمل على تنفيذ اتفاق ستوكهولم لمواصلة الانخراط في المفاوضات التي تترك أفعالها أثراً ملموساً على الأطفال، وتقديم التزامات ملموسة بتسريح الأطفال،

١٢٣. تحت على جميع هيئات الأمم المتحدة ذات ولاية على الأطفال في النزاعات المسلحة أن تأخذ في الاعتبار التوصيات التي قدمها سعادة أولوف سكوغ، سفير السويد (عضو في مجلس الأمن) ورئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في رسالته المرسله إلى رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة في ١٢ كانون الأول عام ٢٠١٨.

